بناء الدولة ومسار التحديث في تونس بين المنطق الاقتصادي والمنطق الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر: عناصر من الممارسات والتمثلات

State-building and the path of modernization in Tunisia between economic and social logic during the 19th century

د. محمد الحبيب الخضراوي
أستاذ مساعد ـ العلوم الثقافية ـ جامعة تونس ـ تونس
mhkhadhra@yahoo.fr

تاريخ التقديم للنشر: 2021 /5/5 تاريخ القبول للنشر: 2021 /6/26

ملخص الدراسة باللغة العربية.

انخرطت السلطة السياسية في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر، في مسار من التحديث، في علاقة وطيدة مع المتطلبات الملحة للاقتصاد حيث ارتبطت هذه العلاقة برهانات خارجية (الباب العالي وأوروبا)، وأخرى داخلية تتجه إلى المعطى المحلي. ومن خاصيات هذه العلاقة أنها تؤسس لمسار من التحديث بالتوازي مع بناء مسار جديد لتكوين ثروة محلية تهتم بالموارد الداخلية. ووظفت السلطة لذلك مجموعة من الآليات في إطار بسط النفوذ والسيطرة على المجال لتوفير هذه الثروة واستدامتها تؤخذ باسم المصلحة العامة باعتبارها رابطا قانونيا بين الأطراف والمركز وهي من أقوى الروابط التي صاغت تفاعلات اجتماعية واقتصادية بينها.

يعمل هذا المقال انطلاقا من تحليل مجموعة من الوثائق الأرشيفية بالأرشيف الوطني التونسي على المساهمة في وضع مجموعة من العناصر لقراءة مسار التحديث وبناء الدولة التونسية في الفترة الحديثة والتأريخ له من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية.

مصطلحات الدراسة. التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتونس، عهد الأمان، دستور تونس، التحديث، ثورة علي بن غذاهم.

ABSTRACT. During the 19th century, the political power of the Tunisian country engaged in a path of modernization, in a close relationship with the urgent requirements of the economy, which was linked to external

proofs (The High Door and Europe), and internal ones that went to the local given. One of the characteristics of this relationship is that it establishes a path of modernization in parallel with the construction of a new path to the formation of local wealth focused on the interest of internal resources. The Authority has therefore employed a range of mechanisms in the context of extending influence and control over the territory for the provision and sustainability of this wealth, taken in the name of the public interest as a legal link between Peripherals and the Centre, one of the strongest links between which social and economic interactions have been formulated.

This article, based on an analysis of an important collection of archival documents in the Tunisian National Archives, contributes to the development of a set of elements to read the path of modernization and the building of the Tunisian state in the modern period and its history from an economic and social approach.

Keywords. Political, economic, and social history of Tunisia, Constitution of Tunisia, Tunisian Fundamental Pact, Modernization, The revolution of Ali Ben Ghedhehom.

المقدمة.

تذكر لنا المصادر الأرشيفية خلال سنة 1873 أن أحد أجهزة الرقابة بالبلاد التونسية أبلغت الجهات السياسية العليا بوقوع حادثة تستوجب تدخل المركز وكانت المراسلة كما يلي:

ه "... اتصل بنا خبر ممن يوثق به وهو مخبر... فإن في هاته الأيام تكاثر بها المطر حتى حمل وادي سليانة وكبر حمله حتى فتح داموسا ... وفيه كثير من المسكوك والمسبوك ذهبا لا يعير عليه ولا يقدر واستولوا عليه زوج دواور من أولاد جوين وكبيرهم الطيب البراني معهم وصارت عليه معارك وكثر عليه الخبر من أناس لم يحضر معهم ووجب علينا في ترتيب

خدمتنا لنعلم السياد لأننا نجهل مرجعه للجانب وإلا لك وله ونحن أخبرناكم...لكم أنكم تخبر به سيدي الوزير الأكبر وهذا الخبر صحيح من غير شك ولا ريب...". [1]

يعبر هذا النص عن احدى صور الممارسة الادارية والسياسية والاقتصادية تمتد للمطالبة بالأموال والحصول عليها بطرق شتى وغريبة في بعض الأحيان والتي تؤكد الاندفاع غير المشروط في جمع الأموال. لكن يبدو أن الحالة قد استفحلت مع ستينيات القرن التاسع عشر وتعددت الوضعيات المستريبة من قبل الإدارة الاقتصادية وبلغت " هستيريا " جمع الأموال حدا خرافيا الى درجة الاعتقاد بوجود كنوز مالية تحت الأرض ومن واجب الدولة الاستحواذ عليها والحصول على منابها من ذلك.

فماهي السياقات التي تدعو الدولة الى بسط نفوذها الاقتصادي على المجال؟ ولماذا تتشدد الدولة في جني الأموال؟ وماهي الأطر القانونية التي توظفها لتحقيق هذا المسعى؟ وكيف تتفاعل الأطراف مع مختلف تلك الممارسات التي ينتجها المركز؟ وهل تنتج مختلف التفاعلات المتبادلة بين المركز والأطراف تحديثا للممارسة السياسية وبناء الدولة الحديثة في تونس؟

عمل النظام السياسي في الإيالة التونسية [2] خلال القرن التاسع عشر في إطار مسار التحديث وبناء الدولة على اسقاط بناه على البنى الاجتماعية القائمة المتصفة بالقبلية أساسا وظلت عائقا أساسيا أمام تطور بنى أخرى، حتى لا تصبح قوة منافسة للسلطة قادرة على منازعتها ملكية وسائل الإنتاج، وبسط نفوذها على الناس. فكان المسار يتجه نحو منع مقومات الصراع الحقيقي وتحويله إلى اتجاه سلطوي لتكريس رهانات الفاعلين في السلطة السياسية. لذلك كانت تدخلات السلطة السياسية ذات آثار مهيكلة للواقع بكل أبعاده واكبتها إيديولوجية ذات عناصر ثقافية تعتمد على القيم الجماعية المعززة للممارسات المنبثقة عنها وإن اعترضت على حدتها في بعض الأحيان.

ويبدو أن العلاقة مع المال بالنسبة إلى السلطة السياسية هي علاقة مصيرية وهي المحركة لرهاناتها وممارساتها لأنها ملازمة للدور التاريخي المتوقع من الدولة في إطار مسار

([1]) الأرشيف الوطني، السلسلة التاريخية ، صندوق 63 ، ملف 710 ، وثيقة عدد 07 .

([2]) الإيالة، هي أكبر الوحدات الإدارية والعسكرية في الدولة العثمانية، وتجمع فيه إرادات الإيالة باسم الدولة ثم تسدد من هذا المجموع أجور الجنود والإداريين ويرسل الباقي إلى خزانة الدولة. وهذا النوع كان موجودا في كافة الأراضي العربية.
المرجع: https://www.marefa.org

التحديث وتم من خلالها رصد جرعات من الممارسة العقلانية في التصرف والإدارة وفي بسط النفوذ على المجال وفي خلق علاقات تبادل بين الدولة والفرد كما رشحت بعض العناصر الثقافية والممارسات والتقنيات الدالة على البذور الأولى في مسار التحديث. لذلك فإن توجه البايليك ([1]) لإثراء أجهزته عن طريق الضرائب والمكوس كان راديكاليا تسنده أفكار محورية مثل أن قوة الجباية تؤدي إلى قوة الراعي، وضعفها يؤدي إلى انحسار الملك ([2])، وقد جهز البايليك لهذا المنهج جميع الإمكانيات ومنها بالأساس تكريس عقلية الرضا بالقدر وبمستوى توزيع الثروة لفائدة السلطة وفرض عدم الضجر في ذلك.

وفي هذا الاتجاه يجد الباحث نفسه أمام مسارين تاريخيين متباينين من الصعب جدا مقاربتهما باعتماد منهج وحيد، لأنهما يشتركان في الواقعة التاريخية إلا أنهما يختلفان في المسارات والرهانات والاستراتيجيات وما يلحقها من ممارسات. ونقصد بذلك منطق التاريخ السياسي أولا ثم منطق التاريخ الاجتماعي ثانيا.

فالتاريخ السياسي لمسار التحديث يشرع لهيمنة الدولة بكل أبعادها ولا يعتبر ممارساتها إلا في إطار هذا المسار الذي يخطئ ويصيب حتى يستوي على عوده، وعليه فلا وجود لشرعية خارج شرعية الدولة وممارساتها. وتتأطر الممارسات التي تصدر عن الدولة وأجهزتها ضمن تلك الشرعية بل أن كل عنف خارج منظومة الدولة يعتبر خرقا للشرعية والقانون، وعليه يستوجب على الدولة أن تبسط نفوذها وتعمل على تحييز المجال وأن تتحكم في مصير العباد والأموال وتضع يدها على الممتلكات حتى تخلق وعيا مجاليا واستقطابا مركزيا وتبادلات وجوبية مع المركز في كل ماله علاقة بالمعاش والمعيش. وتعمل هذه الآليات تدريجيا على حل الارتباطات مع الأشكال الاجتماعية "التقليدية" القبلية والجمعية لتعيد صياغتها وفق منطق

([1]) هي لفظة تركية مركبة من "باي" و"ليك" وتعني المنطقة الجغرافية التي تعود للباي أو المجال الترابي الذي يتحوزه. وأصبحت تدل على الملك والقائمين عليه من البايات. وقد استعمل هذا المصطلح في اللهجة العامية التونسية خلال الفترة العثمانية والفترة الاستعمارية وما بعدها بعبارة " رزق البيليك" للإشارة الى الملك العمومي الذي يعود للدولة. ويحمل هذا المصطلح الشعبي شحنات سلبية تجاه هذا الملك من حيث تكونه والتصرف فيه والعلاقة معه.

([2]) لا شك أن أهمية ابن خلدون لا تزال تتدعم مع تقدم البحوث العلمية، إلا أن أهميته بالنسبة إلى موضوع البحث تكمن في كتابات ابن خلدون التي تعالج مجتمعات لا تزال بعض خصوصياتها تمتد إلى مجتمع الإيالة التونسية إلى أواخر القرن التاسع عشر، فقد كان لفكر ابن خلدون الأثر الكبير في ثقافة النخبة بشكل عام وفي ثقافة أهل السلطة والسياسة بوجه خاص.

المركز والأطراف كما تعمل على فك التبادلات القائمة على العلاقة مع المال وفق القيم الجماعية القبلية الخاصة ليعاد تركيبها وفق العلاقة مع الفرد والمركز حيث تنشأ قيم جديدة فردية بالأساس ومصلحية يمكن أن تتطور في شكل فئة اجتماعية لها مصالح خاصة تعمل على الدفاع عنها لأنها الشكل المعبر الوحيد على وجودها فينشأ على ذلك حركية اجتماعية قوامها المصلحة والصراع والرهان في إطار فكرة الدولة ووحدة إدارة المجال. وقد وجدت هذه العقلانية في مقاربة التاريخ تأييدا واسعا من الباحثين وقد تدعمت بالتجربة التاريخية الأوروبية التي قامت على هذا المنطق وانتهت إلى الأشكال المعاصرة للدولة القوية سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

أما المسار الثاني الذي يجد الباحث نفسه أمامه، فهو التاريخ الاجتماعي بالمعنى الذي ينطلق فيه الباحث من الإنسان والمجتمع في معاشه ومعيشة وفي مخياله ومعارفه ورموزه، وفق المنطق الداخلي الذي انتهت إليه تجربته. هذا المنطق يستند إلى عقلانية تعمل على تأمين الاحتياجات وعلى توفير مقومات البقاء بمستويات مختلفة حسب تمثلات ورؤى مميزة تفسر بها ماضيها وحاضرها ومستقبلها باستمرار. ولذلك فإن كل خرق قسري لهذا المنطق هو بمثابة تهديد لكيان الإنسان وجماعته من هذه الزاوية، كما أنه يعتبر " ظلما " وجوديا وتعديا وبالتالي يعتبر ممارسة غير شرعية تشحذ الإحساس ضدها وتؤلب العواطف، وتستدعي أشكالا من المقاومة والرفض كالانتفاضة أو الثورة مثلا.

مشكلة البحث.

كيف يتجلى مسار بناء الدولة التونسية وتحديثها خلال القرن التاسع عشر؟ وما هو موقع كل من الفعل الاقتصادي والفعل الاجتماعي ضمن هذا المسار؟

فرضيات البحث.

1- إن المسألة المالية لا يمكن تجاوزها في تفسير حركة التاريخ والأحداث التي شهدتها البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر. وقد استوعبت هذه الحركة مجال الفعل الذي تجد فيه كل من السلطة والقوى الفاعلة والحركات المناهضة، مجالا يغذي مشروعية حدوثها.

2- ان مسار التحديث تعزز بمنطق رد الفعل الاجتماعي، حيث عملت الاستراتيجيات الاجتماعية على التفاعل مع تدخلات الدولة ورهاناتها واتخذت لنفسها عقلانيات متباينة كشكل من أشكال التعبير الثقافي تحيز جزء من الذاكرة الجماعية.

منهج البحث.

يعتمد هذا البحث على منهج تحليل المصادر التاريخية خلال القرن التاسع عشر، ويتم استدعاء بعض المراجع التاريخية الأخرى كلما كان ذلك ضروريا لتفسير الوقائع التاريخية والفكر الاقتصادي والسياسي.

المبحث الأول: الوعي بالمجال والبحث عن الاستقلالية.

يعرض ابن أبي الضياف، صورة سلبية عن مستوى الثروة بالبلاد التونسية في عهد أحمد باي، فلا وجود لثروة تذكر بالبلاد، فهي بلاد محدودة الإمكانيات، بل وليس بها موارد التي يعتمد عليها لتكوين ثروة فمن غير الممكن أن تقدم إعانات أو هدايا لغيرها من الدول لأنها غير قادرة في بعض الأحيان على تأمين احتياجاتها الضرورية الحينية والمستقبلية.

لكن ما هي العناصر المؤثثة لهذه الصورة العامة القاتمة؟ وكيف تكشف هذه العناصر عن خصوصية الترابط التفاعلي بين السلطة وغيرها من الفاعلين بالداخل والخارج؟

يندرج الكشف عن الوعي بالمجال في إطار التفاوض مع السلطة العثمانية ولاسيما في عهد أحمد باي حول العلاقات المالية الجارية بين الطرفين والعمل على تأمين المصالح المالية وبالتالي السياسية لكل طرف.

ففي سنة 1839م، حرص الباي أن يضع "سيناريو" لحمل مبعوث الدولة العثمانية على الاعتقاد في عدم قدرة البلاد التونسية على دفع أية مبالغ مالية وأن الإمكانيات المتاحة محدودة جدا لا تفي بالاحتياجات الضرورية فضلا عن الكماليات. وبالتالي فإن الثروة الموجودة حاليا يجب التصرف فيها في حدود الإيالة دون غيرها.

ولحمل السلطة العثمانية على الاقتناع بهذه الأفكار جهز الباي لاستقبال مبعوثها جميع فرسان الدولة ومعهم فرسان العروش الذين قدموا للبيعة وأعلمه بهذه المناسبة أن الدولة تدفع مرتبات شهرية لجميع هؤلاء الفرسان ولهذا السبب ليس بمقدور الدولة أن تخصص مقدارا سنويا

للدولة العلية ، ودعم رأيه بقوله:" *إن المملكة في نفسها فقيرة لقلة وجود مواد الثروة من الصناعات والتجارات وأمثالها حتى أنها تحتاج إلى الاستعانة بفضل مولانا السلطان*" ([1]).

فالباي يقر في ذلك التاريخ بأن البلاد التونسية فقيرة ومحتاجة للإعانة من قبل غيرها ولا تتوفر فيها مقومات بناء الثروة مثل الصناعة والمبادلات التجارية الضخمة. وبهذه المعطيات التي يسردها الباي، عمل هذا الأخير على جعلها مرتكزا ومقوما لأسباب امتناعه. وعمل على تعزيز موقفه بموقف الأهالي الذين يرون بأن هذا الدفع هو بمثابة الجزية، وموقف علماء عصره وعلى رأسهم الفقيه إبراهيم الرياحي الذي توسل به الباي لكي يذهب إلى "*اسلامبول*" على عين المكان لكي يشرح الموقف التونسي من خلال رسالة بعث بها الباي إلى السلطان العثماني. وبهذه المناسبة نظم إبراهيم الرياحي قصيدة مدح فيها الصدر الأعظم في اسلامبول " رشيد باشا" وذكر مثبتا عناصر تلك الصورة السلبية القاتمة حول تونس من ناحية المال والثروة قائلا:"

اشفع لنا فيما دهى ترشيش من إلزامها الخراج المثقل

الفقر يمنعها وما تخشـاه من شر الحوادث في الزمان المقبل ([2])

وقدم الباي في هذه الرسالة تشخيصا عاما للإمكانيات المادية وموارد الدولة والتي في نظره لا يمكن إلا أن تعيق المسار نحو السيادة بالداخل مضمنا إياها دلالة مفادها أنه إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع.

هذه هي مكونات صورة الإيالة التونسية كما رغب في ترويجها الباليك وبعض علماء تونس. وكانت موجهة للتصدير الخارجي في شكلها الظاهري. فهي موجهة في مقام أول إلى الدولة العثمانية وبدرجة أخرى إلى الدول الأوروبية، حيث أن الباي بعث سنة 1845م، رسالة شكر إلى السلطان العثماني بعد أن وافق على إعفائه من المقادير المالية المطلوبة في كل سنة وذكر في هذه الرسالة عجز البلاد التونسية عن أداء الأموال وأنها لم تقدر على شيء منه. ([3])

وقد رأى الباي أن يبعث بنسخة من هذه الرسالة إلى قنصلي أنقلترا وفرنسا لسياسة رآها في ذلك. وبهذا الإعلان أصبح الآخر الأوروبي على علم رسمي بمحدودية الثروة الداخلية وضعف الموارد والعجز المالي الذي تعاني منه البلاد وقد تكون القروض مدخلا مناسبا للتدخل الاستعماري فيما بعد.

([1]) ابن أبي الضياف (أحمد)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، 1963 . ص49.
([2]) المقصود بترشيش هي تونس.
([3]) الإتحاف، ص 204.

إن الوجه الأول لهذه الصورة حول المال والثروة في تونس كان موجها إلى خارج البلاد للدفع نحو الاستقلال بالمجال، أما الوجه الثاني لهذه الصورة فقد كان الهدف الأساسي منه هو التوجه الى داخل البلاد للاعتماد على الموارد المحلية في تلبية الاحتياجات الأساسية لمتطلبات السلطة السياسية ، وهو توجه يمكن أن نستنتج منه تشكلا لملامح سياسة بناء الثروة المحلية التي من ركائزها ، عدم إهدار المال العام خارج الإيالة وإمكانية الاعتماد على موارد مالية خارجية والتركيز على الموارد المحلية بدرجة أساسية. ولا يعتبر ذلك قرارا حرا وإنما يستند إلى محددات السياق الذي فرضته القوى الإقليمية على الواقع المحلي.

لكن ماهي رهانات هذا الإعلان الذي يعزز مزيد بسط النفوذ والسيطرة على المجال؟

أولا: رهانات الصورة.

إن أول نتائج هذا الإعلان هو كسب الشرعية من الأهالي على الممارسات المالية بالإيالة التي ستعمل السلطة السياسية على اعتمادها وفق آليات تنفيذية ستوظف لتحقيق تلك الرهانات المستحدثة.

فما هي ملامح مكونات الوجه الثاني لهذه الصورة في الممارسات المالية الداخلية وكيف تفاعل الأهالي مع هذه الممارسات؟

من الواضح أن الباي تحصل على تأييد علماء عصره في إثبات الصورة على ضعف الموارد المحلية وبأن البلاد فقيرة. وهذا الإقرار استعمل كذريعة لكي يتجه البايليك إلى تجميع الثروة والمال اللازمين لتسيير شؤون البلاد من الأهالي ومن القيام بمحاولات للسعي نحو إنتاج الثروة اللازمة للمتطلبات الاصلاحية التي أقرها. ويؤكد هذا التوجه جمال بن طاهر حين يقول:" *عول البايات على تعويض النقص الحاصل في المداخيل على الجباية وعلى تصدير بعض المنتوجات الفلاحية ولاسيما الزيوت والمتاجرة فيها بل احتكارها*"([1])

اتخذ هذا التوجه بعدا اجرائيا تمثل في الاهتمام أكثر بالعسكر وتطوير العلاقة مع اللزامة أصحاب الأموال وترتيب الإدارة والحسابات المالية وقد تم تسويق خطاب ثقافي وديني في إطار تلك الرهانات. وإنتاج نوعا من الخطاب يبدو فيه بشكل واضح الدعوة للرضا بالقدر وبمستوى توزيع الثروة واقتسامها في اتجاه تحقيق مصلحة السلطة والتي تكمن في أخذ نصيبها من الثروة بالجباية.

([1]) نختغال غوستاف، طبيب المحلة، ص 14.

وفكرة مراجعة الجباية هذه كما يذكر ابن أبي الضياف أشار بها يهودي قابض أموال الدولة وهو " *يوسف بيشي" ووافقه على ذلك بعض الوزراء وقدموا لذلك مبررات شرعية حيث رأوا أن بعض الشر أهون من بعض".* ([1]).

إن هذه الممارسة الجديدة في جمع واستخلاص الضرائب تعتبر تحولا نوعيا في المعاملات المالية للسلطة وهذا التحول لم يشمل الشكل بل المرجع أيضا. فالممارسات الجبائية السابقة كانت تؤدى على عشر الإنتاج وهذه القيمة تقرن عادة بالزكاة كما أغلب الأهالي. لذلك كان إنفاقها من قبلهم يعتبر احتسابا لما يأملونه من تعويض في الآخرة، *وأن الفلاحة من المسلمين يرون أنهم تجار الله في أرضه والعشر زكاة وهي أخت الصلاة حق الله تعالى ربما تسمح نفوسهم بما يمكن احتماله ويرون أن البركة تخلفه إلى غير ذلك من مكارم أخلاق المسلمين"* ([2]).

ثانيا: العلاقة مع العسكر:

تفيد ممارسات السلطة تجاه العسكر أن الباي يضع العساكرة في مرتبة أولية بالنسبة إلى السلطة ككل، وبالرغم من أن الباي تلقى انتقادات شتى حول كثرة المصاريف وضرورة التخفيف وتسريح بعضه إلا انه أصر إصرارا كليا على عدم التراجع عن هذا المسار لأنه يعتقد أن الحد من العسكر يؤدي إلى فقدان مناعة وحصانة الدولة وينتهي بها إلى التلاشي.

وقد أكد الباي على قيمة العسكر عنده سنة 1846م، فاعتبر أن مقام العسكر عنده يضاهي قيمة المال والولد وعبر عن ذلك في رسالة ألقاها أمام كبراء العسكر قبل سفره إلى فرنسا وقال فيها " *إن المسافر يهتم بأمر أولاده، فأنتم عندي بحمد الله المال والولد* ". وإذا كانت الآية القرآنية تقول " المال والبنون زينة الحياة الدنيا " فان الباي جاز لنا أن نذكر على لسانه بان المال والعسكر زينة حياة السلطة بالنسبة إليه.

ثالثا: العلاقة مع اللزامة ([3])

عديدة هي الشواهد التي تؤكد ممارسات الحيف التي يمارسها اللزامة تجاه الأهالي وينقلها ابن أبي الضياف في إتحافه. وبالرغم من كثرة الشواهد المذكورة والتي تؤكد تنامي رغبة هؤلاء في الثراء السريع خاصة وان لديهم صلاحيات واسعة تجعل منهم في اغلب الأحيان "الخصم والحكم "، فان الباي يعتز بهذه الفئة ولا يريد لها المضرة، بل انه سعد لثرائها. فإن أثرى اللزامة

([1]) المرجع نفسه، ص 78.

([2]) المرجع نفسه، ص 186.

([3]) اللزامة جمع لزام وهو التاجر الذي تعاقد مع الباي في إطار اختصاص تجاري محدد مقابل قيمة مالية مضبوطة. ويصبح اللزام بمقتضى هذا الاتفاق المتحكم في عمل هذا الاختصاص موظفا في ذلك أجهزة الدولة الادارية والقانونية والأمنية. ويؤثر اللزامة في الضغط وترتيب القوانين لإحكام المراقبة ومركزة قنوات السلسلة التجارية من الانتاج الى البيع.

وكسبوا فان الدولة هي المستفيدة الأولى من ذلك الكسب والثراء وهذه هي إحدى المكونات التي تندرج ضمن عناصر النواة المركزية المحيطة بتمثل المال والثروة لدى السلطة.

إن هذا الانحياز المطلق لهذه الفئة بقدر ما يعمل على تشجيع بروز فئة من الأثرياء في دائرة السلطة، فهو سيقلص في نفس الوقت من اهتمام الباي بالآثار السلبية لممارساتهم المالية على حساب الأهالي لأن الفعل و العمل هما أيضا في تناقص و قد أورد ابن أبي الضياف تعبيرا شعبيا متداولا بشكل خرافي بين الناس في وصف حالة تردي الواقع يقول :" *إن الفلاح في آخر الزمان يمر بالمحراث فيضربه برجله ويقول له يا سبب فقري*" ([1])

رابعا: تدوين الجباية: إطارا أمثلا للسيطرة على المجال وتحديث الروابط.

إن التغيرات التي رصدت في عمليات التدوين في الجباية كانت مع البداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد قرار الباي اعتماد الإحصاء السكاني كقاعدة في الأداء الضريبي. وهي تحولات تواكب حركة التحديث ومسار بناء الدولة والحاجة المتنامية إلى تنظيم الموارد بشكل يسمح بالقدرة على بناء توقعات وانتظارات مالية تندرج ضمن الإيفاء بالالتزامات المالية للإيالة بالداخل والخارج. ولما أحست السلطة السياسية بالحاجة إلى تطوير أشكال بسط نفوذها وتعزيز نظام المركزية في الإدارة، انعكس ذلك بشكل مباشر على العلاقة مع المال وعلى آليات التنفيذ والمراقبة الذاتية والتدوين في عمليات جمع الضرائب، وبرزت في إطار ذلك عبارات تؤكد على الحزم، وعلى التشدد في الخلاص، وعلى تحديد المبلغ بكل دقة، وتحميل المسؤولية لشيخ المجموعة إن وجدت تجاوزات، وإخلاء مسؤولية القايد والعامل منها. وتعتبر تلك التراتيب بمثابة ضمانات إدارية لسلامة نظام الجباية تتوجه للمجموعات القبلية مثلما تتوجه أيضا للجهاز الإداري الذي كثرت بشأنه الملاحظات والشكاوى.

فالجباية بهذا الشكل أحدثت رابطا موضوعيا بين الأطراف والمركز وهي من أقوى الروابط التي صاغت تفاعلات اجتماعية واقتصادية بينها. واتجهت حدة الروابط إلى خرق الجماعات القبلية وضبطت مدخلا إلى الفرد في مناسبات الإحصاء سواء للأفراد أو الممتلكات. إلا أن السلطة السياسية استعملت طرقا شتى في استخلاص الجباية متفاعلة مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها الإيالة. وانتهت الى بلورة روابط فردية وأخرى جماعية مع السلطة المركزية نعتقد أنها خطوات أساسية في مسار التحديث وبناء الدولة الحديثة من خلال تحديث الروابط الاجتماعية وتمتين أثر السلطة فيها.

([1]) الإتحاف، ص 187.

المبحث الثاني: الاسناد القانوني للتحديث من خلال ميثاق عهد الأمان 1857 ودستور 1861.

يعتبر نص عهد الأمان من النصوص القانونية الهامة في الأدبيات المالية والإدارية للإيالة التونسية أواسط القرن التاسع عشر ([1]). وليس خفيا في كتب التاريخ دوافع الحاجة إلى صياغة محتوى قانونيا وخاصة موقع القوى العالمية المتشكلة وأثرها في بناء مثل هذا النص القانوني المؤسس ومن بعده "الدستور".

وكان المال والمحافظة عليه وتأمين اكتسابه من أبرز العناصر التي دفعت إلى كتابة هذا النص والتفاف الفاعلين حوله. فقد ذكر ابن أبي الضياف في هذا الصدد أن رئيس الأسطول الفرنسي اجتمع مع الباي بعد أن أرسى بترسانته وقال له:" *إني عن إذن سلطاني، أتيت بهذه القوة لإعانتك على من يخالف أمرك في إعطاء الحرية لرعيتك والأمن على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وأديانهم* "([2])

كما روي أن قنصل دولة الأنقليز" ريشارد وود" كان يحمل تقريبا نفس ذلك المضمون المذكور للموقف الفرنسي. وبهذا المعنى أصبحت للسلطة سلطة أخرى تحميها وتساندها وتدفعها للتدخل بشكل واضح ومباشر. وأصبحت سلطة القوى العالمية تعمل هي الأخرى على تشكيل

([1]) عهد الأمان: أعلن محمد باي عن إصدار ميثاق عهد الأمان وهو أول نص قانوني يمنح السكان التونسيين والمقيمين بتونس حقوقهم الأساسية في الأمن على أرواحهم وأعراضهم وأملاكهم، ويشتمل هذا العهد على مقدمة وإحدى عشرة مادة ويتوجه لجميع سكان تونس مهما كانت دياناتهم وأجناسهم وجنسياتهم. كما ينص على مساواة الجميع في مسائل الضرائب والرسوم الجمركية، ويقر كذلك بحرية مزاولة التجارة وحرية العمل في المملكة وتملك العقارات وشراء الأراضي الزراعية للوافدين على البلاد من الأجانب بشرط التزام الجميع بالقوانين المتداولة.
وقرأ "محمد باي" نص عهد الأمان أمام سائر المجلس الشرعي وأعيان الدولة وأمير الأسطول الفرنسي المرسى بحلق الوادي ومن معه من كبار العسكر، وقناصل الدول الأخرى وكبير الأساقفة والرهبان وأحبار اليهود بقصر باردو يوم الأربعاء العشرين من محرم سنة 1274هـ / 09 سبتمبر 1857م. (أنظر الصورة).

([2]) الإتحاف، ص 235.

واقع لا يمكن أن تكون مصالح رعاياها المباشرة ومصالحها الاستراتيجية إلا الهدف المباشر من تدخلاتها.

فالقوانين التي نص عليها عهد الأمان حسب ما تقدم لا تتوجه الى البعد المحلي إلا بقدر ما يسوق لتكريس نمط الواقع في إطار السياق العالمي الجديد وهو نوع من " القدر " الذي يعمل على تكريسه البايليك بأشكال مختلفة.

وفعلا فإن المنطق الداخلي لصياغة نص معاهدة عهد الأمان يشير أولا الى توكيد مرجعية الصورة الجديدة والتسويق لها، والتي ليست إلا سبيلا للحق حيث أن الله " *جعل العدل لحفظ النظام في العالم . ونزل الأحكام على قدر المصالح تنزيلا ووعد العادل وتوعد الجائر*"([1]).

كما تشير دلالات انتقاء العبارات إلى محاولة إضفاء قدسية على هذه الصورة لتيسير تسويقها بالداخل، بما لا يدع للشك في مرجعيتها للأصول الإسلامية والخطر الذي يلحق عند مخالفتها أو عدم الامتثال في تطبيقها، فقد ذكر الباي في هذا الصدد بالآية " *يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب*" ([2]).

وتتوحد الصورة لدى ممثلي السلطة في التمثلات العامة للذهنية المحلية سواء كان خليفة أو إماما أو أميرا أو سلطانا تسعى الثقافة المهيمنة لتنشيطها في كل مرة والاستفادة من عائداتها. فهؤلاء لهم وظائف وواجبات تجاه منظوريهم بحيث أن الواحد منهم حسب التمثلات الاجتماعية السائدة يجمع بين الدين والدنيا فهو يسوس ويؤم للصلاة مثلما يذكره محمد الطالبي: " وهو المسؤول عنها أمام الله، وبتفويض متسلسل فإن كل السلط تعود إليه ومنها في القانون حيث يضفي على كل الأعمال شرعيتها القانونية"([3]).

والتذكير بخلافة الإنسان لله في الأرض وأن عهد الأمان هو جزء من قواعد الإسلام لا يمكن أن يكون عفويا لأن هذه الأحكام ستكون حدا من الحدود التي يضعها الله على يد الباي " ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه "([4]). وهو ما يشير إلى الذهنية المنتجة للإطار القانوني في علاقته بالممارسات المالية، هذه الذهنية التي تنتج القانون وتوظفه لتكريس صورة الواقع بما

([1]) بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تونس، 2000. ص 128.

([2]) القرآن، السورة رقم 38، الآية 26.

[3] Mohamed Talbi, "*Les structures et les caractéristiques*..", in Cahiers de Tunisie ,143-144, p249-250.

([4]) القرآن، السورة رقم 65، الآية 01.

يعكسه من تراتب وتفاوت وبما يمثل من تشكيلة يصنعها الفاعلون لتدعيم مكانتهم ومزيد تفعيلها بشتى الطرق ومنها الإسناد القانوني والديني والثقافي.

لقد أمكن لنا أن نستنتج من خلال الممارسات أن وجود فاعلين آخرين أجانب وخارجيين في نفس الحيز والمجال الجغرافي لم يكن ليسمح بعدم وجود قوانين مناسبة لإدارة التصرف في المال. وهذه إحدى أوجه عقلانية الممارسة لدى السلطة السياسية. إلا أن الممارسات المالية للأجانب اصطدمت داخل الإيالة بممارسات البايليك المعطلة للتوسع المالي والمسبغة بالممارسات غير آمنة العواقب. فكان أن ضغطت القوى الخارجية لتأمين ممارساتها المالية وحمايتها من تلاعب العمال واللزامة وجهاز الإدارة، وضمان استرجاع مستحقاتهم من المعاملات المالية، فكان نص عهد الأمان بصيغته المذكورة سابقا. وقد استطاعت هذه العقلانية أخيرا من إيجاد مستوى من التوافق والتراضي من خلال سن القوانين وخاصة نص دستور 1861 وتطوير أجهزة المتابعة والمراقبة ومنها الكومسيون المالي.

لقد تأكد أن الدستور الجديد الذي اعتمد على مقدمات عهد الأمان هو مشروع جديد موجه للداخل بدرجة أولى للترويج للصورة القائمة والمتشكلة وفق المتغيرات المستحدثة. وهذه الصورة هي نوع من القدر المتجدد الذي يستوجب الطاعة والتأييد والموافقة. وقد حرص البايليك على تشريك رجال العلم بالإيالة وإعلانهم تأييد هذا المشروع والترويج له داخل الإيالة ومن خلال المنابر والمساجد. وفرضه بالقوة القاهرة إن لزم الأمر مثلما عبر عنه مصطفى خزندار بشكل واضح حين قال وقد دخل عليه أحد أعيان البلاد أثناء ثورة علي بن غذاهم:" *طلبوا دمي فلا أرض إلا بدمائهم، طلبوا مالي فلا أرض إلا بأموالهم* "([1]).

فالمال هو العنوان الآخر للوجود حسب العبارات الأخيرة إذ المال والدم مطلبان لعنوان واحد، وهو في جوهر آليات تمثل النشاط السياسي، وقد احتفظت الذاكرة الجماعية بأحداث " التتريك" أو " البيلكة" التي قادتها إدارة خزندار وشملت مجموعات قبلية هامة سواء قبل انتفاضة بن غذاهم أو بعدها مع أحمد زروق. ([2])

وقد كانت الحاجة إلى إعادة صياغة القوانين بما يعزز من تدعيم هذه الصورة (إلغاء سوق العبيد المسيحيين سنة 1816 وإلغاء سوق العبيد السود سنة 1837)، من خلال نموذج عهد الأمان فكان نص عهد الأمان خير معبر عن إحكام النص القانوني المنظم للمعاملات، والعلاقات،

([1]) صفوة الاعتبار، المرجع نفسه، ص 171.
([2]) الباهي مبروك، المرجع نفسه، ص 356-357.

والحقوق، والواجبات. ولئن كان نص عهد الأمان ومن بعده الدستور يعتبر نصا قانونيا مضيئا في تاريخ الإيالة التونسية ومسار التحديث السياسي والقانوني، فإن الواقع يشير الى أنها أعدت لغير ذلك الواقع مثلما يؤكده القائد العسكري الفرنسي حينما يقول بأن أي قارئ لهذا الميثاق سيبهر برفعة هذه الوثيقة القانونية وسموها ولكن لدينا مأخذ وحيد فهي حسب رأينا سابقة كبيرة لعصرها. ([1])

ومن الصعب أن تسحب هذه الرغبة في احترام القانون من الرعايا الأجانب وقناصلهم بشكل مطلق، بل إن الهدف الأساسي من وراء ذلك هو تأمين المعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية وتوفير ضمانات الفعل والثراء للرعايا الأجانب بدرجة أولى. ففرنسا وأنقلترا عبرتا عن رغبتهما في مساعدة الباي ضد التمرد والعصيان رغبة منها في المحافظة على ملامح الصورة المعهودة وبات أسطولاهما على مرمى من حاضرة تونس.

المبحث الثالث: الممارسات الإدارية والاقتصادية من خلال الكومسيون المالي ([2])

إن نشأة الكومسيون المالي تندرج ضمن أشكال المراقبة الذاتية التي تحدثها السلطة السياسية لمتابعة أعمالها وتقييمها من أجل مزيد الإحاطة بالواقع والسيطرة عليه وتصحيح الأخطاء التي تقع فيها الممارسة أثناء مسار التحديث. ومن ناحية الأداء والأثر على الواقع، فإن الكومسيون المالي يعتبر أيضا مرحلة تحول في الممارسات الفنية والحسابية المتعلقة بظاهرة المال في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر، وقد انعكس هذا التحول في مستوى التدوين حسب ما تؤكده الخصائص المادية والمضمونية للدفاتر المالية التي ظهرت أثناء هذه النشأة وبعدها.

وعلى ذلك فإننا نعتبر أن الكومسيون المالي من أهم الظواهر الدالة على التحول في العلاقة مع المال بالنسبة للسلطة السياسية، فهو جهاز متابعة ومراقبة ومحاسبة بامتياز حيث لم تتعود أجهزة الإدارة على مثل هذه الممارسات ولم تعهدها منظومة التصرف لدى الخزينة العامة

([1]) Villot (E), Description géographique de Tunis et de la régence, Paris, 1818, p15.

([2]) الكومسيون المالي الذي هو عبارة عن جهاز تصرف لضمان تسديد القروض وفوائدها واتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بذلك. وتعكس تدخلاته خبرة المجموعة المحلية، بروافدها الأجنبية، في المتابعة والتدوين. فأصحاب المشاريع الكبرى الصناعية والتجارية عملوا على تأسيس بنوك وساهموا في أن يكون لهم موقع فيها عبر الاشتراك في رأس المال مما يسمح لهم بالسهر على تسيير شؤونهم المالية إضافة إلى مراقبة منافسيهم والعمل على التأثير في السوق بما يؤمن لهم استرداد أموالهم وربح الفوائض من ورائها. فنشأة الكومسيون المالي اقترنت إذن بالديون المتخلدة في ذمة الدولة، والتي تنامت وتشعبت، بحيث أن التصرف القديم لوزارة المال لم يعد ليستجيب لعمليات الضبط المطلوبة من أجل الالتزام بدفع المبالغ المالية في تواريخها المحددة.

للإيالة التونسية. ذلك أن نشأة الكومسيون المالي نعتبرها محطة بارزة ومتقدمة في مسار التحديث وبلورة مفهوم الدولة الحديثة. فمركزة العمليات المالية وإعداد الميزانية في إطار لجنة مالية متخصصة يعد أبرز ظاهرة فاعلة في منظومة الإيالة الإدارية والسياسية عمل على خلق تبادلات جديدة امتدت إلى التأثير في التمثلات العامة والسلوكات المصاحبة وعملت على تغييرها، وسيمتد هذا التأثير لا على المنتفعين التقليديين بالمال في الإيالة وإنما على الأهالي أيضا حيث أحدثت مؤسسة الكومسيون إرباكا في بلاط الباليك (عزل مصطفى خزندار بعد كشف سوء تصرفه)، وتم الفصل بكل وضوح وبشكل عملي هذه المرة([1])، بين الأموال العامة وأموال الباليك في جانب المداخيل والمصاريف، واعتمد مبدأ التصرف حسب الأهداف والتخطيط بناء على المتوفر والمقدر توقعا، كما ظهرت تبعا لذلك مصطلحات جديدة في الخطاب الإداري والسياسي والاقتصادي مثل المصلحة العامة والمال العمومي التي تركزت مع تأسيس الكومسيون المالي بامتياز.

إلا أننا لا يمكن أن نتغافل من وجهة منهجية ثانية تعتمد منطلق التاريخ الاجتماعي، أن النظام السياسي هو الذي يطلق على ممارساته تلك بـ، " المصلحة" أو " المال العمومي"، لأنه من الزاوية الاجتماعية فقد اقترن هذا الكومسيون ب "التداين" و " الدين"، وهذا الدين تم إهداره في مشاريع لا علاقة للأهالي بها ولم يحقق أي تحسين لوضعية الحياة لديها، لذلك فنحن هنا دائما أمام ثنائية حادة استوعبها واقع الإيالة في القرن التاسع عشر، والذي سيخلق مشكلة التباين بين المجتمع والدولة. فكيف يعمل الفاعلون في المجتمع على إنتاج بنية لا يلبثون إلا أن يتنكروا لها ويخالفونها ممارسة وتمثلا؟

كانت نشأة الكومسيون المالي نتاجا طبيعيا للانخراط التدريجي للبلاد التونسية في منظومة الاقتصاد المتوسطي والمنظومة الرأسمالية القائمة عليها منذ القرن السادس عشر، وقد تعمق هذا الانخراط وبدت صوره المعلنة واضحة مع بداية القرن التاسع عشر في إطار التبادلات التجارية غير المتكافئة مع منتصف القرن التاسع عشر في إطار هيمنة قوة المال الأوروبي بالأساس.

ولئن أظهرت الحيثيات التاريخية المجهرية أن هذه النشأة كانت بدافع قسري من النظام العالمي إلا أن السياق التاريخي يؤكد أن الاقتراض والتداين والتبادلات النشيطة هي ممارسة حداثية في نوعية العلاقة مع المال وهي ممارسة تؤكد في جوهرها على الإيمان بقدرة الفعل على

([1]) نذكر هنا أن دستور 1861 جاء فيه تحديدا قاطعا في الفصل بين مداخيل الدولة وما يخصص منها للباليك.

تجاوز الوضعية المعطاة وتغييرها بوضعية هي من صميم صنع الإنسان وقدرته على امتلاك الوسيلة الناجعة في هذا التغيير. فالتداين والاقتراض هي ممارسات من الواقع المعيش تدفع إلى التفكير في المستقبل والعمل على توفير ضمانات لتأمينه. ([1])

ونحن بهذا الاستطراد المجالي نريد أن نصل إلى أن ممارسة الاقتراض تتوفر على عمق قيمي خاص في العلاقة مع المال، نطلق عليها مبدئيا تسمية القيم الحداثية في الاقتراض، لا بد أن نميزها عن غيرها من القيم التي تلازم الاقتراض والتداين مثل موضوع صرف المال والممارسات المحايثة للتصرف فيه واستثماره أو إهداره أو خزنه وتحبيسه.

وتحمل نشأة الكومسيون المالي هذه الدلالة القيمية المزدوجة على مستوى ممارسات النظام السياسي. ومن أهم تداعيات القيم الحداثية في الاقتراض هو تركيز مثل هذه المؤسسة المالية التي اهتمت بتكريس تلك القيم عبر مختلف تدخلاتها ومهامها الإجرائية، وأولها هو تنظيم الإدارة الوثائقية الضرورية لاتخاذ القرارات وإثبات المحاسبة والحجج. فإدارة الوثائق والدفاتر المالية ركيزة أساسية لا يمكن إلا أن تكون جاهزة في خضم نشاط المؤسسة. وقد تم تعيين أحد أبرز رجال الفكر الإصلاحي الوزير خير الدين لرئاسة الكومسيون المالي بمقتضى آمر من المشير محمد الصادق باي سنة 1286 هـ.

هذا الحرص توجهه تمثلات جديدة ترى أن الأموال المتعامل بها تعتبر "أموال عمومية" حيث وردت العبارات التالية في أمر تأسيس الكومسيون مثل" ديون المملكة" المداخيل التي يتسنى للدولة أن تخلص بها ذلك " مداخيل الدولة" " المداخيل العمومية"، وهو خطاب جديد يحمل في طياته قانون لعبة جديدة سيكون الطرف البارز فيها الكومسيون المالي كواجهة أمامية لتمرير استراتيجيات الفاعلين لدى السلطة السياسية في المسالة المالية. وقد برزت النية في تفعيل هذا الجهاز وفق أدبيات الخطاب الجديد في الفصل الحادي عشر، حيث أن الذي يستقر عليه الرأي فانه يعتبر مصلحة عمومية وبمقتضى ذلك يصير واجب العمل به.

المبحث الرابع: ثورة "علي بن غذاهم"([2]) وتطور المنطق الاجتماعي.

([1]) جوردون جون ستيل، **إمبراطورية الثروة**، عالم المعرفة، العدد 358، 2008 ص 13.

([2])علي بن غذاهم هو الاسم الذي أطلق على الثورة التونسية العارمة التي اندلعت عام 1864 ضد نظام محمد الصادق باي وقد سميت على اسم قائدهم نتيجة مضاعفة الدولة للجباية من 36 ريالا إلى 72 ريالا تونسيا وتنامي النفوذ الأجنبي في البلاد حيث تمردت عدة قبائل في وسط وغرب البلاد وامتدت لتشمل مناطق في الساحل والجنوب وقد مست كل جهات البلاد باستثناء العاصمة وأحوازها القريبة وبعض جهات الوطن القبلي، وشاركت فيها الشرائح والفئات الشعبية والكثير من الأفراد المنتمين إلى الشرائح الاجتماعية المالكة لوسائل الإنتاج والنفوذ

لم يكن الأهالي بناء على سلوكهم البراغماتي، يتوقعون مثل إجراء مضاعفة المجبى، بل لعل أغلبهم ينتظرون إسقاط بعض الضرائب أو التخفيف من حدتها، إلا أن خبر التضعيف فاجأهم واضطروا إلى الامتناع بلسان واحد ، لذلك يعتبر هذا الإعلان بمثابة صدمة حقيقية ورجة كبرى للأهالي الذين كان لا يزال لديهم الأمل في أن تخفف السلطة عنهم معاناتهم، وقد استطاعت هذه الصدمة أن تعيد ترتيب منظومة التمثلات الاجتماعية لتعطي أولوية للحفاظ على النفس عن طريق حفظ المال في إطار ثورة([1]) ورؤية جديدة لأدوار السلطة والقوانين الترتيبية التي تضمن التبادلات في اتجاه تعزيز واقع آخر للفعل مخالف لما هو سائد.

إن نظام منطق التمثلات الاجتماعية "الجديد" يجد قواعده مدونة ضمن العقود التي أبرمت للتحالف ضد السلطة السياسية حيث برزت العناصر الثقافية التالية: المال، السلطة، الله، القوانين، الحرب، الدفاع عن النفس والحرم.

واللافت للنظر في هذه الثورة هو الإجماع الحاصل على الوقوف ضد هذا الإجراء والقيام بتحالفات بين قبلية لمواجهة هذا الموقف وهو ما يؤشر إلى تعزيز تشكل الوعي الجمعي مقابل الوعي القبلي للمجال بالإيالة التونسية. فالبنى الاجتماعية السائدة تعتمد على وحدة القبيلة والعرش كما تعتمد على ثنائية البدو والحضر، والسؤال الذي يطرح هو لماذا تعاقدوا على ما أبرموه من الاتفاق بالكتابة والعهود والأيمان المغلظة وتركوا ما كان بينهم من الحسائف والضغائن والأحقاد؟ ولماذا تيسر لهم ذلك في وقت وجيز؟

إن ثورة علي بن غذاهم استطاعت أن تكسب تعاطف المحليين لأنها قامت على أساس مواجهة ممارسات الإدارة التي كانت ممارساتها" لا اجتماعية" بعيدة عن مفهوم المصلحة العامة، بل تنزع إلى مركزة المصلحة الخاصة حتى أن مفهوم المصلحة العامة الذي ظهر في النصف الثاني من القرن 19 كان يهدف أساسا إلى إحكام عملية استخلاص المجبى وتوفير موارد مستدامة لتغطية مصاريف الدولة التي أنفقت في مشاريع وخدمات ليست لها علاقة بالمصلحة العامة.

ولم نعثر على معلومات تفيد بأن مسار الفعل لثورة الأهالي تنزع نحو التحرر من قدر الباب العالي، إلا أنه قد تكون هناك نية لاستبدال الباي بقائد عربي من الأهالي وقد ورد هذا

السياسي والديني. ولكن تم قمعها والقبض على بن غذاهم بخديعة وسجنه إلى أن توفي /قتل في سجن الكراكة بحلق الوادي بتونس سنة 1867.

([1]) بالنسبة إلى منظورنا، فإننا نعتبر أن أحداث 1864 هي بمثابة الثورة في بعديها الاجتماعي والرمزي لأنها تخطت على مستوى الوعي حاجزا هاما كثيرا ما يقرن الله بالسياسة حيث أن عصيان الباي هو بمثابة عصيان لله. وعلى ذلك فإن حمل السلاح والدخول في مسار من المقاومة ضد السلطة ورموزها هو انتصار لتلك الدلالة.

الاحتمال في مخاوف الفاعلين الأجانب من خلال مراسلاتهم حيث قال سفير فرنسا لدى الباب العالي مخاطبا وزير خارجية فرنسا:" *وهل بإمكانه إدراك الأسباب التي جلبت سقوط محمد الصادق باشا باي تونس وتولية (إعلان) باي رئيس عربي مكانه*"([1]).

فالاحتمال وارد في أن يكون الهدف من العصيان هو رأس السلطة لا سيما وأن القوة المجمعة فاقت قوة العسكر لدى الباي وأن بعضا من عسكر الإيالة هربوا والتحقوا بصفوف الثورة.

وتختزل السلطة رهانات الفاعلين داخلها لتنتهي في التعبير عن أكثرها فعلا في البلاط، وهذا ما نستخلصه من نقل ابن أبي الضياف لمواقف هؤلاء الفاعلين ومبرراتهم في التعامل مع الجباية قبيل الثورة. ولئن كانت مواقفهم متباينة إلا أنها تميل في مجملها إلى التشدد في استخلاص الضرائب وعدم التساهل مع الأهالي، بل لا يمكن إلا أن تكون مناقضة لمطالب الأهالي والقبائل ومعبرة بامتياز على واقع الإدارة التي يترأسها مصطفى خزندار التي تستفيد من الواقع وتعتبره معطى للرزق وكسب المال والثروة مثلما يؤكد ذلك جمال بن طاهر في قوله: " *فقد استغل ضعف شخصية الباي محمد الصادق من جهة وسيطرته على دواليب الدولة ومعرفته لها منذ عهد أحمد باي من جهة أخرى لينتهج سياسة تنهض على الموافقة على كل الصفقات والمشاريع والنفقات التي تعرض عليه من قبل الأوروبيين على أن تخصم نسبة من فوائدها المالية له ولأعوانه وحاشيته والمقربين منه ولبعض السماسرة من الأوروبيين واليهود.*"([2])

وحسب ما تم وصفه من حيثيات في واقع الإدارة وممارساتها المالية، فإنه من الصعب جدا أن نقر بأن الثورة شكلت عرقلة للإصلاح مثلما ذهب إلى ذلك " جيتين أتيلا" حينما قال:" *وقد تسببت انتفاضة الشعب التونسي لسنة 1864م والتي جاءت إثر فساد الإدارة والضرائب المجحفة، في عرقلة جهود الإصلاح*". ([3]) ونحن نتساءل عن معنى الإصلاح ورهاناته في ذلك التاريخ.

لقد تم تدويل المسألة التونسية في أحداث ثورة بن غذاهم فكانت الإيالة مجال اهتمام القوى العظمى بشكل مباشر وعبروا عن استعدادهم للتدخل بالقوة للحفاظ على مصالحهم من ناحية وإبقاء "دار لقمان على حالها" من ناحية أخرى. وهذا الاستعداد سوف لن يترك المجال لأي فاعل آخر قد يمس من هذه الأهداف حتى الباب العالي نفسه.

([1]) السنوسي محمد، المرجع نفسه، ص 438.
([2]) ن. غوستاف، المرجع نفسه، ص17.
([3]) جيتين أتيلا، خير الدين باشا التونسي...، ص 29.

ونشير هنا إلى أن التدويل السياسي والعسكري قد سبقه كما قدمنا تدويل اقتصادي للمجال التونسي حيث استفادت القوى الفاعلة الأجنبية من خلال الظروف التي تهيأت لها بواسطة الضغط الخارجي أولا ثم من داخل الإيالة ثانيا" *لقد تمكن التجار والسماسرة من الأوروبيين واليهود من ابرام صفقات مالية هامة مع البايليك بعد أن عهد إليهم منذ أحمد باي توفير العتاد الحربي وغيرها من الحاجيات للجيش النظامي. كما تولى التجار الأجانب والصناعيين منهم انجاز بعض الأشغال الكبرى بالبلاد*"([1]).

وهذا الواقع من المصالح المتنامية هو الذي يجعل من القوى الأوروبية لا تتردد في أن تعمل على إبقاء هذا الواقع على حاله. ففرنسا ومن ورائها القوى الدولية الأخرى لن يسمحوا بدخول بعض التدابير حيز الإنجاز دون موافقتهم، وحتى إن رأى الباب العالي عكس ذلك فإن "*كل محاولة من هذا القبيل من لدن الباب العالي ستعرقل بكل حزم من قبلنا*" [2]مثلما ورد على لسان سفير فرنسا مخاطبا وزير خارجية السلطنة العثمانية، وأن هذه العرقلة تكون بالتدخل الحربي المباشر مثلما أكد ذلك وزير الخارجية الفرنسي قائلا:" لو *تم وقوع هذا الخبر فإن فيلقا من الجيش الفرنسي سيدخل حالا إلى البلاد التونسية*"([3]).

أما المسألة الاستراتيجية فإنها تستنتج من خلال السياق التاريخي، فبعد احتلال الجزائر وتهاوي قوة السلطنة العثمانية فلا يوجد أي مانع من استهداف الإيالة التونسية خاصة وأنه يمكن تحقيق ضغط من الداخل لكي يطلب البايليك الحضور الفرنسي الذي سيصبح أمرا طبيعيا وواقعيا. وهذا أيضا سببا كافيا لأن تبقى "دار لقمان على حالها" وإبداء التعاون مع البايليك لتحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي.

الخاتمة.

يؤكد تحليلنا للمباحث السابقة منطق فعل السلطة يخضع إلى محددات متطلبات الدور الذي أصبح يتنامى مع التقدم في الزمن. ولا يلبث هذا الدور أن يصطدم برهانات خارجية وأخرى داخلية، وجميع ذلك يعد من صميم تقاطع الاستراتيجيات وحركة التاريخ ومسيرة التحديث. وحينها تلتجئ السلطة أو القرار المهيمن إلى تكريس الخيارات التي تعبر عن مستوى معين من الفعل السياسي والمهارات التي تكونت لديها في الإدارة والتصرف، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا لبنة تضاف إلى صرح بناء الدولة الحديثة.

([1]) ن. غوستاف، المرجع نفسه، ص16.
([2]) المرجع السابق، ص 450.
([3]) المرجع السابق، ص 445.

وكان من الصعب جدا في إطار امتداد نفوذ السلطة وتوسلها بالقوة، أن تنشأ تمثلات وأدوار تنزع لرفض أدوار السلطة المعهودة والانعتاق من القدر أو الواقع الذي تكرسه. ولكن، وبالرغم من كل ذلك، فقد قامت ثورة *علي بن غذاهم* لتعبر عن حضور موازي للتاريخ الثقافي والاجتماعي مع مسارات التاريخ السياسي.

إن الباحث المعاصر وهو يرصد حركة بناء الدولة في تونس خلال القرن التاسع عشر بين المنطق الاقتصادي وبين المنطق الاجتماعي لا يلبث إلا أن يتوقف عند السياقات التاريخية وشروطها الموضوعية في انتاج الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي انتهى بالاستعمار الفرنسي آنذاك وهو على وعي تام بأن قراءة التاريخ والبحث في الذاكرة عملية صعبة ومهما ادعى فيها الباحث بالتجرد فإن أسئلة الراهن تضل فاعلة بشكل أو بآخر في انتاج المعنى. لذلك فإن هذا البحث كان منتبها الى أدوات الفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يكشف عن بعض صور الذهنيات المنتجة لذلك الواقع بكل أبعاده ويشير بشكل ضمني الى المآلات الخطيرة في صورة التي تتمظهر في سياقات تاريخية لاحقة.

إن مشكلات الدولة التونسية اليوم بعد أكثر من قرن من تاريخ الدراسة لا تزال ترشح فيها على سطح الذاكرة الفردية والجماعية قضايا حادة مثل التداين المفرط والوقوف على حافة الإفلاس وإهدار المال العام واحداث وكالة للتصرف في الديون لتحقيق التوازن في الموارد المالية ووضع الخبرات الأجنبية للمساعدة الفنية في ذلك ([1]) والثقة في أجهزة الدولة والسلطة السياسية ورهانات استعمال القانون وإعادة كتابة الدستور وحالات الرفض الاجتماعي والاحتجاجات بكافة أشكالها بما يؤكد أن طريق بناء الدولة وتحديث مؤسساتها رغم المكاسب التي سجلتها عبر التاريخ فإنه لا يزال يتطلب الكثير من الفعل من أجل تقليص الهوة بين المنطق السياسي والمنطق الاجتماعي وتحقيق المصالحة بين الفرد والدولة ومن أجل ضمان استدامة التحديث بعيدا عن الانتكاسات والرجوع الى الخلف.

([1]) راجع زيارة رئيس الوزراء الفرنسي J. Castex الى تونس بتاريخ 2 جوان 2021 حيث عبر على مساعدة تونس للخروج من وضعيتها المالية الحرجة وأكد على وجه الخصوص على وضع خبرات فنية لبعث وكالة للتصرف في الديون لتحقيق التوازن في الموارد المالية.
موقع بوابة الحكومة التونسية 04 جوان 2021.
http://www.pm.gov.tn/pm/actualites/actualite.php?

المراجع.

(1) ابن أبي الضياف (أحمد)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، 1963.

(2) ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تونس، سليدار، 2006.

(3) أمين (سمير)، الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية؛ ترجمة هنريبت عبودي، بيروت، دار الطليعة، 1980.

(4) الباهي (مبروك)، القبيلة في تونس في العهد الحديث (ق16-ق19): من بداوة الجمل إلى بداوة الخروف ، صفاقس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005.

(5) بن جمعة (بلقاسم إبراهيم)، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864م من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2002.

(6) بيرم الخامس (محمد بن مصطفى)، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تونس، بيت الحكمة، 2000.

(7) التيمومي (الهادي) " خصوصيات مسيرة تونس نحو الحداثة (1846-1964)"، في: تونس الأمس وتونس الغد، تونس، بيت الحكمة، 2002. ص 23-122.

(8) الجابري (محمد العابد)، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط. 6، بيروت، 2001.

(9) جيتين (أتيلا)، خير الدين باشا التونسي: من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة، تونس، وزارة الثقافة، 2005.

(10) الخضراوي (محمد الحبيب)، المال والثروة في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر: الممارسات والتمثلات، اشراف عبد الحميد هنية، تونس، جامعة تونس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، دكتورا في علوم التراث، قسم التاريخ، 2012.

(11) وصيفي (يونس)، رسائل أحمد ابن أبي الضياف السرية إلى محمود بن عياد1850-1853م، تونس، مطبعة الشرق، 2005.

(12) Barbalesco.L, « Les références religieuses de certaines pratiques économiques », in : Le monde arabe au regard des sciences sociales, Centre de publication Tiers monde, Tunis, Centre de documentation Tunisie-

Maghreb, 1989

(13) Djaid.H, « Islam et capitalisme », in : Les Cahiers de Tunisie : Revue des Sciences Humaines 1er, 2ème, 3ème ,4ème trimestres, 1968, n° 61,62,63,64,16ème années, 1968, pp. 13-25.

(14) Elias.N, La société de cour, Paris, Calmann-Lévy, 1974.

(15) Rodinson.M, Islam et capitalisme, Paris, Seuil, 1966.

(16) Talbi.M, « Les structures et les caractéristiques de l'Etat Islamique traditionnel ». in : Les cahiers de Tuni1sie,1998 , t. 36, n° 143-144, pp. 231-245.